

تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي في مجلس التعاون لدول الخليج العربي

The impact of exchange rate regimes on the economic growth in the GCC countries

د. مازري عبد الحفيظ

جامعة طاهري محمد، بشار، الجزائر
mazeriabelhafid@yahoo.fr

ط.د. بوقطاية سلمى

جامعة طاهري محمد، بشار، الجزائر
tajeddine_selma@yahoo.com

تاريخ القبول: 2019/02/28

تاريخ الاستلام: 2018/09/11

الملخص: تهدف هذه الورقة إلى دراسة تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار النفط في دول مجلس التعاون الخليجي الذي يضم ستة دول: الإمارات العربية المتحدة، مملكة البحرين، المملكة العربية السعودية، سلطنة عمان، دولة قطر ودولة الكويت. وذلك من خلال التعرض لمختلف الأدبيات النظرية والتجريبية التي تناولت الموضوع. ولتحقيق هذا الهدف، استخدمنا دراسة قياسية باستخدام بيانات البانل، خلال الفترة الممتدة بين 1981 و2016. وقد دلت نتائج الدراسة على عدم وجود علاقة بين نظام الربط بالدولار الأمريكي والنمو الاقتصادي للدول محل الدراسة، وعن وجود علاقة إيجابية بين مستوى إنتاج النفط الخام والنمو الاقتصادي. **الكلمات المفتاحية:** أنظمة سعر الصرف، بيانات بانل، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، نفط، نمو اقتصادي.

Abstract: The purpose of this paper is to examine the impact of exchange rate regimes on economic growth in light of oil price fluctuations in the GCC countries, which includes six countries: United Arab Emirates, Kingdom of Bahrain, Saudi Arabia, Sultanate of Oman, State of Qatar and State of Kuwait. Through exposure to various theoretical and experimental literature on the subject. To achieve this goal, we used a standard study using data from the period between 1981 and 2016. The results of the study indicate that there is no relationship between the linkage system to the US dollar and the economic growth of the countries studied, and the existence of a positive relationship between the level of production of crude oil and economic growth.

Key Words: Exchange rate regimes, PANEL data, GCC countries, Oil, Economic growth,

JEL Classification: E01, F31, F43.

* مرسل المقال: بوقطاية سلمى (tajeddine_selma@yahoo.com).

المقدمة:

يعتبر النمو الاقتصادي هدفا تسعى جميع الدول إلى تحقيقه على المدى الطويل، إلا أنه لا يتحقق إلا من خلال تحسين أداء النشاط الاقتصادي، مستوى معيشة الأفراد بالإضافة إلى ضمان الرفاه الاجتماعي والاقتصادي. ومن أجل تجسيد هذه الأهداف على أرض الواقع لابد على الدولة من تكييف سياساتها الاقتصادية بما يتوافق معها، ونجد أن سعر الصرف يعد من بين العوامل الاقتصادية التي لها وزن كبير في تحقيق النمو الاقتصادي ذلك أنه يعتبر قلب العلاقات الاقتصادية الدولية وجزءا لا يتجزأ من الحياة الاقتصادية اليومية، خاصة بعد تنامي التجارة والعلاقات المالية بين الدول، علاوة على ذلك يلعب سعر الصرف دورا أساسيا وأداة فعالة للسياسة النقدية والاقتصادية الذي يضمن لها في نفس الوقت استقرار في تجارتها الخارجية وقدرة على امتصاص الصدمات، خاصة إذا أحسنت الدولة التحكم فيه ووضعها ضمن نظام يتلاءم مع اقتصادها.

أصبحت مسألة اختيار نظام سعر الصرف غاية في التعقيد لأنها تخضع للظروف الاقتصادية للدولة وتخلق اتساقا بين السياسة النقدية وسياسة سعر الصرف كما أنها، وحسب العديد من الدراسات، تلعب دورا هاما في التأثير على النمو الاقتصادي. ودول مجلس التعاون الخليجي من الدول التي تسعى إلى تحقيق نمو اقتصادي متوازن ومستدام، إلا أن اقتصادها يعتمد وبدرجة كبيرة على إنتاج النفط وبالتالي فهي تتأثر بأي تغير في أسعاره، خاصة وأن أسعاره تتميز بعدم الثبات والتقلب الشديد. وكغيرها من الدول المصدرة للنفط، قامت باختيار أنظمة وسيطة لسعر يربط عملاتها بالدولار الأمريكي.

سوف نحاول من خلال هذه الورقة البحثية معرفة مدى تأثير نظام الربط بالدولار الأمريكي على النمو الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي، وذلك من خلال الإجابة على الإشكالية التالية: ما مدى تأثير نظام ربط عملات دول مجلس التعاون الخليجي على نموها الاقتصادي في ظل التقلبات الحادة في أسعار النفط؟ من أجل الإجابة على هذه الإشكالية، اعتمدنا في الجزء النظري من الدراسة على المنهج الوصفي لسرد مختلف التعاريف والمفاهيم الخاصة بالنمو الاقتصادي وأنظمة سعر الصرف، بالإضافة إلى المنهج التحليلي بالاستعانة ببعض المنحنيات، أما في الجزء التطبيقي فقد اعتمدنا على المنهج القياسي باستخدام أدوات القياس الاقتصادي المتمثلة في بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel).

1. دراسة نظرية تحليلية للنمو الاقتصادي وأنظمة سعر الصرف:

1.1. النمو الاقتصادي:

أ. مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي:

النمو الاقتصادي عبارة عن مصطلح اقتصادي يستخدم للإشارة إلى الارتفاع في قيمة دخل دولة ما في المدى الطويل الناتج عن زيادة إنتاج السلع والخدمات من خلال الاستفادة من الموارد الاقتصادية المتاحة والذي عادة ما يقاس بمؤشر الناتج المحلي الإجمالي، ويعتبر الاقتصادي Simon Kuznet أول من قام بالربط بين النمو الاقتصادي

ونمو الناتج المحلي الخام سنة 1929 خلال أزمة الكساد الكبرى، وذلك باعتباره أساسا لتقرير السياسات الاقتصادية التي سوف يتم تنفيذها (Mokime, 2014, p. 32)

إلا أن هناك بعض الاقتصاديين الذين يرون أن الناتج المحلي الخام (PIB) ليس إلا مؤشرا كميا وليس كافيا ليعكس حالة النمو الاقتصادي الحقيقية للدولة، بل هناك مؤشرات نوعية يجب أخذها بعين الاعتبار كاليانان الديمغرافية (متوسط العمر المتوقع، معدل الولادة)، اليانان الاجتماعية من ناحية المعرفة (معدل معرفة القراءة والكتابة) ومستوى المعيشة لدى الأفراد. تم إنشاء مؤشر التنمية البشرية سنة 1990 من قبل برنامج الأمم المتحدة الأمريكي (UNDP) (Vedie, 2011, p. 144).

جاءت العديد من النظريات التي تفسر النمو الاقتصادي من خلال ربطه بالعديد من المتغيرات، ويمكن تلخيص أهمها في الجدول الموالي:

الجدول 1: نظريات النمو الاقتصادي

النظرية	الفرضيات
النظرية الكلاسيكية المدرسة الكلاسيكية	أدام سميث يتحقق النمو الاقتصادي من خلال تقسيم العمل الذي يعمل على رفع الإنتاجية مع توفر طلب فعال، بالتالي سوف يرتفع الدخل الوطني مما يعد حافزا على نمو السكان، وبالتالي زيادة الطلب الكلي.
	دافيد ريكاردو أهمية القطاع الزراعي ومساهمته في توفير الغذاء للسكان، بالإضافة إلى أهمية العوامل غير الاقتصادية كالعوامل الفكرية، الثقافية.
	روبرت مالتوس أهمية السكان في تحديد الطلب، حيث يجب أن ينمو الطلب بالتناسب مع إمكانيات الإنتاج للحفاظ على مستوى الأرباح، وادخار ملاك الأراضي يحدد الاستثمار. ونمو السكان عبارة عن متتالية هندسية على عكس الغذاء الذي ينمو بمتتالية حسابية.
النظرية	ألفريد مارشال - إمكانية استمرار النمو الاقتصادي دون حدوث ركود اقتصادي. - استقلالية النمو الاقتصادي عن النمو الديمغرافي. - النمو الاقتصادي عملية متكاملة، فنمو قطاع معين يدفع بقطاعات أخرى للنمو.
	فيكسل كلارك
النظريات الحديثة	شومبتر أعطى أهمية بالغة للمنظم، فقد وصفه بـ"مفتاح النمو أو "الدينامو" بحيث اعتبره المحرك لعجلة التنمية.
	هارود/دومار تم إدخال الرياضيات في حساب معدلات النمو الاقتصادي من خلال نموذج Harrod-Domar.
	روبرت سولو وضع نموذج أخذ اسمه، يمكن من تفسير الإنتاج والنمو انطلاقا من دالة الإنتاج لـ "كوب-دوقلاس".
بول رومر جاء بنظرية النمو الداخلي أو النظرية الحديثة للنمو، فتمحورت مبادئ هذه النظرية حول دمج رأس المال البشري كالمهارات والمعارف التي تزيد من إنتاجية الأفراد من أجل تحقيق النمو الاقتصادي.	

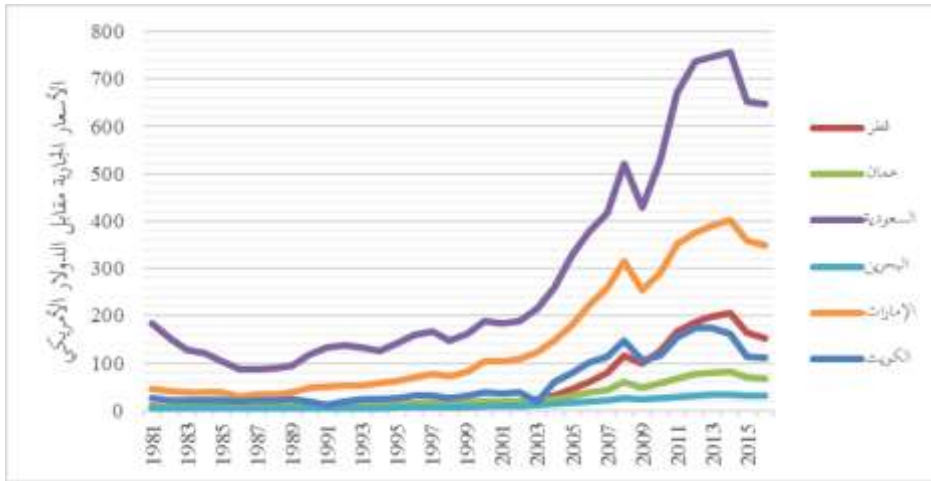
المصدر: من إعداد الباحثين

كما اهتمت العديد من الدراسات بالبحث في موضوع محددات النمو الاقتصادي، وعلى رأسها المدرسة النيوكلاسيكية ونظريات النمو الداخلي من أجل معرفة الأسباب التي تؤدي إلى تباين معدلات النمو بين الدول واتساع الهوة بينها، ومن بينها نجد رأس المال البشري، حيث وجد Barro (1990) أن المستوى الابتدائي لرأس المال البشري (معدلات التمدرس) تؤثر بالإيجاب على النمو الاقتصادي، إلا أن Lee (1995) وجد أن معدلات نجاح الطلاب هي التي تؤثر على النمو الاقتصادي وليس سنوات التمدرس. كما نجد عامل التجارة الخارجية، حيث يعتبر آدم سميث أول من أعطى لها أهمية عندما ربطها بثروة الأمم، ولذلك تعتبر محددًا هامًا من محددات النمو عند الكلاسيك. بالإضافة إلى سعر الصرف الذي يعتبر قلب المعاملات التجارية الخارجية، فهو يلعب دورًا هامًا في تنشيط حركة تجارة السلع والخدمات وتوجيه رؤوس الأموال، لذلك تم وضع سعر الصرف على رأس الأدوات التي لها تأثير على الاقتصاد الكلي والتي يعتمد عليها في دفع عجلة النمو الاقتصادي من خلال معالجة الاختلالات الداخلية والخارجية (زيرار، 2014، صفحة 27)، هذا بالإضافة إلى العديد من العوامل الأخرى كالادخار، الاستثمار، التضخم، إلخ.

ب. النمو الاقتصادي في مجلس التعاون لدول الخليج العربية:

مجلس التعاون لدول الخليج العربية عبارة عن منظمة إقليمية تضم 6 دول تطل على الخليج العربي وهي: الإمارات العربية المتحدة، مملكة البحرين، المملكة العربية السعودية، سلطنة عمان، دولة قطر ودولة الكويت. تأسس المجلس في 25 ماي 1981، مقره الرئيسي في أبو ظبي. يهدف المجلس إلى تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين دولهم في جميع المجالات وصولًا إلى الوحدة، ووضع أنظمة متماثلة في الشؤون الاقتصادية والمالية، وقد سعى المجلس منذ تأسيسه إلى محاولة تحقيق مستويات نمو اقتصادي متوازن ومشارك بين جميع الدول الأعضاء.

الشكل 1: قيمة PIB في مجلس التعاون لدول الخليج العربية



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي وOECD

يلاحظ من خلال المنحنى البياني أنه لدى دول مجلس التعاون الخليجي مستويات نمو متناسقة بينها، أي أنها ترتفع وتنخفض مع بعضها، إلا دولة الكويت هي التي استطاعت تحقيق أعلى مستوى نمو اقتصادي بين دول المجلس، على عكس دولة البحرين. ويمكن تقسيم المنحنى البياني إلى ثلاث فترات:

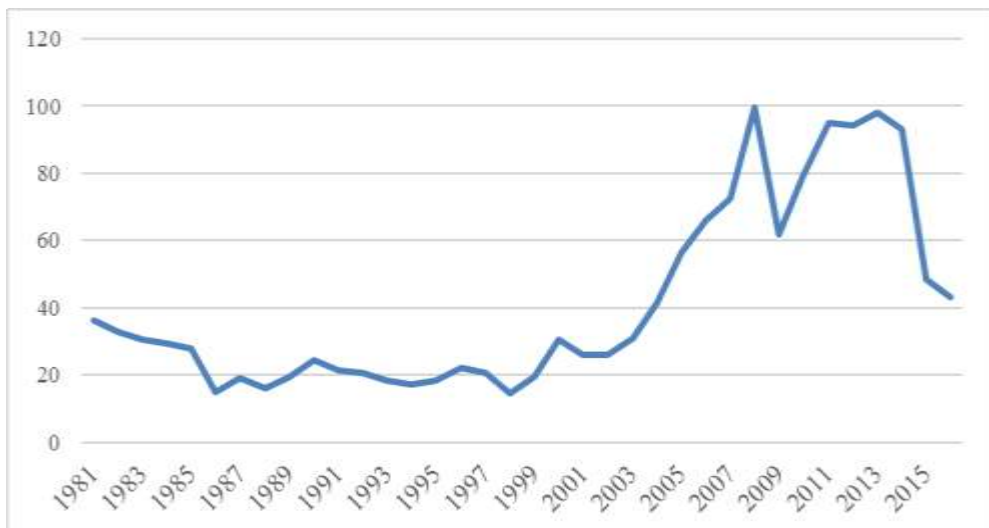
- الفترة الأولى بين 1981-2000: يمكن من خلال المنحنى البياني ملاحظة ضعف في مستويات النمو الاقتصادي، وخاصة دولة البحرين؛

- الفترة الثانية بين 2000-2013: استطاعت دول مجلس التعاون الخليجي في هذه الفترة أن تحقق مستويات عالية من النمو الاقتصادي، إلا أن سنة 2009 سجلت انخفاضا مفاجئا في معدل النمو الاقتصادي ويمكن إرجاع ذلك إلى انخفاض أسعار البترول في تلك الفترة.

- الفترة بين 2013-2016: انخفاض مستمر في مستويات النمو الاقتصادي.

تعد دول مجلس التعاون الخليجي من أكبر الدول المنتجة والمصدرة للنفط، وعلى رأسها السعودية التي احتلت المرتبة الثانية عالميا من حيث الدول المنتجة للنفط (بعد الولايات المتحدة الأمريكية) حيث بلغ إنتاجها اليومي 63.9 مليون برميل سنة 2015 والمرتبة الأولى عالميا من حيث الدول المصدرة له حيث بلغت الكمية المصدرة 57.7 مليون برميل في نفس السنة. لذلك فإن اقتصادها يعتمد بدرجة كبيرة على صادرات النفط وبالتالي على أسعاره، أي أن تغير ولو كان طفيفا ينعكس على حالة اقتصادها. لذلك حاولنا مقارنة تغيرات أسعار النفط (الخام)، بتغيرات مستويات النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي.

الشكل 2: أسعار النفط في الأسواق العالمية بالدولار الأمريكي للبرميل بين 1981-2016



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات FRED Economic data

من خلال مقارنة منحني الناتج المحلي الخام لكل من السعودية، الإمارات العربية المتحدة والكويت مع منحني أسعار النفط يمكن ملاحظة التوافق الكبير بينهما، حيث أن ارتفاع أسعار النفط عمل على الرفع من قيمة الناتج المحلي الخام، والعكس عند انخفاض أسعاره.

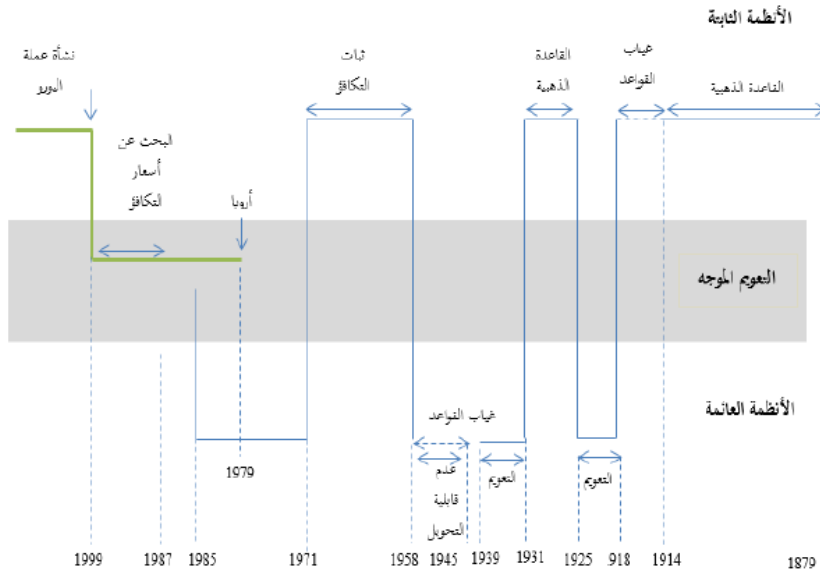
2.1. أنظمة أسعار الصرف

أ. مفاهيم عامة حول أنظمة أسعار الصرف:

يمكن تعريف سعر الصرف على أنه سعر عملة بدلالة عملة أخرى (Gérard & Augrey, 1998, p. 328)، ويطلق هذا المصطلح على السعر الذي يتم تداول عملة ما به في مقابل عملة أخرى في أسواق العملة الأجنبية المحدد للمبادلة بين العملاتين (كويل، 2005). أما نظام سعر الصرف فيمكن تعريفه على أنه مجموع القواعد التي تحدد كيفية تدخل السلطات النقدية للدولة أو مجموعة الدول في سوق الصرف الأجنبي، وبالتالي تنظيم طرق تحديد سعر الصرف.

وقد مرت أنظمة سعر الصرف بعدة مراحل وإصلاحات منذ ظهور نظام القاعدة الذهبية وإلى يومنا هذا، جاءت في إطار إصلاح النظام النقدي الدولي، والشكل التالي يوضح تلك المراحل:

الشكل 3: مراحل تطور النظام النقدي الدولي بين 1879-1999



Source : (Cherif, 2002, p. 85)

أما في وقتنا الحالي فقد أصبحت أنظمة الصرف تتراوح بين نظامين متطرفين هما نظام سعر الصرف الثابت، ونظام سعر الصرف الحر أو العائم، ويتوسط هذين النظامين الأنظمة الوسيطة، وتحت كل نظام رئيسي توجد مجموعة من الأنظمة الفرعية. وعلى عكس ما كان قائما من قبل، أصبحت الدول اليوم حرة في اختيار النظام

الذي يلائمها متخذتا بعين الاعتبار مقتضيات وضعها الاقتصادي وطبيعة علاقاتها الاقتصادية الدولية ومدى ملاءمتها لظروفها الخاصة. والشكل التالي يمثل الأنظمة الحالية وترتيباتها:

الجدول 2: نظم وترتيبات أسعار الصرف حسب صندوق النقد الدولي

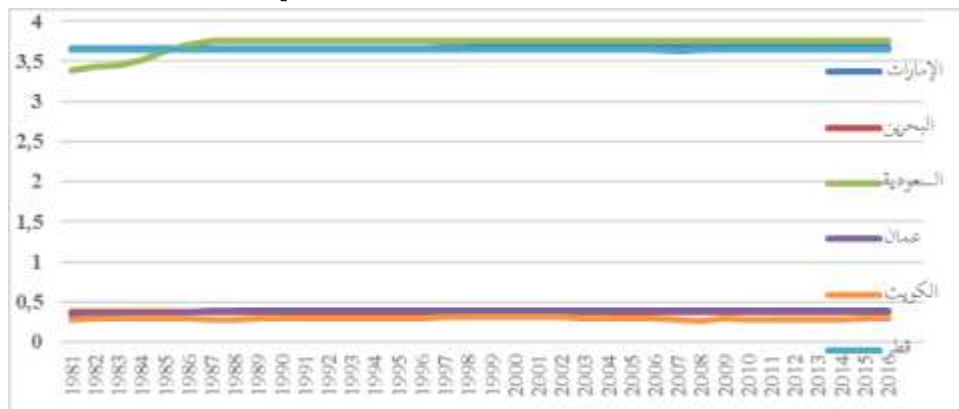
تصنيفاته				نوع النظام	
مجلس العملة				أنظمة بدون عملة رسمية خاصة	التثبيت المحكم
الأنظمة الزاحفة	الأنظمة الثابتة الزاحفة	الربط المستقر	الأنظمة الثابتة ضمن نطاقات ثابتة	الأنظمة الثابتة التقليدية	الأنظمة الوسيلة
التعويم الحر				النظام العائم	التعويم الحر
				الأنظمة الموجهة الأخرى	باقي الأنظمة

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على AREAER 2017

ب. أنظمة أسعار الصرف في مجلس التعاون لدول الخليج العربية:

تبنى دول مجلس التعاون الخليجي أنظمة وسيطة لسعر الصرف من نوع الربط التقليدي أو الأنظمة الثابتة التقليدية. حيث أن كلا من البحرين (الدينار البحريني)، الإمارات العربية المتحدة (الدرهم الإماراتي)، قطر (الريال القطري)، المملكة السعودية العربية (الريال السعودي) وعمان (ريال عماني) قامت بربط عملتها بالدولار الأمريكي، أما الكويت فقد فضلت ربط الدينار الكويتي بسلة من عملات شركائها في التجارة الخارجية. والشكل الموالي يوضح تطورات أسعار الصرف لكل من عملات دول المجلس المقومة بالدولار الأمريكي من سنة 1981 أي منذ تأسس المجلس، وحتى سنة 2016:

الشكل 4: أسعار صرف الإسمية لدول مجلس التعاون الخليجي بين 1981-2016



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات FMI و FMA

3.1. العلاقة بين النمو الاقتصادي وأنظمة سعر الصرف:

أظهرت الدراسات النظرية وجود طريقتين يمكن من خلالهما أن يؤثر اختيار نظام سعر الصرف على النمو الاقتصادي في المدى المتوسط والطويل، ويمكن تلخيصهما في الشكل الموالي:

الشكل 5: طرق تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مصادر متعددة.



2. استخدام نماذج البانل لقياس أثر أنظمة الربط بالدولار الأمريكي على النمو الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي:

بعد التعرض لمختلف الجوانب النظرية للموضوع، سوف يتم من خلال هذا الجزء التطرق لموضوع تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي من الناحية التطبيقية، من خلال إجراء دراسة قياسية باستخدام سلاسل زمنية مقطعية (بانل). تتكون عينة الدراسة من 6 دول، وهي الدول المكونة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية: الإمارات، البحرين، السعودية، عمان، قطر والكويت. أما فترة الدراسة فقد حددت بين 1981-2016 أي منذ سنة تأسيس المجلس، تم الحصول البيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة من كل من بيانات صندوق النقد الدولي، البنك الدولي ومنظمة التعاون الإسلامي (SESRIC). ومن أجل ذلك، انطلقنا من متغير PIB الذي يعبر عن معدل النمو الاقتصادي كمتغير تابع، TCN الذي يعبر عن سعر الصرف الإسمي في متوسط الفترة كمتغير مستقل، و PPB الذي يعبر عن إنتاج النفط الخام كمتغير مراقب. ومن ثم تم الحصول على نموذج البانل التالي:

$$PIB = f(TCN, PPB)$$

حيث تمثل: PIB: الناتج المحلي الخام

TCN: سعر الصرف الإسمي (Taux de change nominale)

PPB: إنتاج النفط الخام (production du pétrole brut)

1.2. دراسة الارتباط بين متغيرات الدراسة:

يساعد فحص الارتباط بين المتغيرات التفسيرية بالتأكد من خلو النموذج من المشاكل التي يمكن أن تحدث عند تقدير نموذج بيانات البانل، وقد تم الحصول على النتائج في الجدول التالي:

الجدول 3: اختبار الارتباط بين متغيرات الدراسة

المتغيرات	PIB	TCN	PPB
PIB	1.0000000	0.346426	0.250349
TCN	0.346426	1.0000000	0.476410
PPB	0.250349	0.476410	1.0000000

المصدر: من إعداد الباحثين بالاستعانة ببرنامج Eviews 8.

من خلال نتائج الجدول لمصفوفة الارتباط بين المتغيرات التفسيرية للنموذج يلاحظ أن أقوى علاقة في النموذج هي التي تربط TCN و PPB حيث وصلت نسبتها إلى 47.6410% أما عن درجة ارتباط TCN بـ PIB فهي ضعيفة ولكن إيجابية وقد بلغت 34.6426%، أما عن درجة ارتباط PPB و PIB فقد قدرت بـ 25.0349%.

2.2. اختبار استقرارية السلاسل الزمنية واختبار جذر الوحدة:

قبل التحقق من وجود علاقات للتكامل المشترك بين المتغيرات لابد أولاً من فحص جذور الوحدة لبيانات البانل للوقوف على مدى استقرارية السلاسل الزمنية باستخدام اختبار (LLC: 2002)، والجدول التالي يكشف نتائج اختبار مستوى وخواص السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج، وذلك بتطبيق هذا الاختبار على متغيرات النموذج كل على حدى:

الجدول 4: نتائج اختبار جذر الوحدة للمستوى لمتغيرات بانل

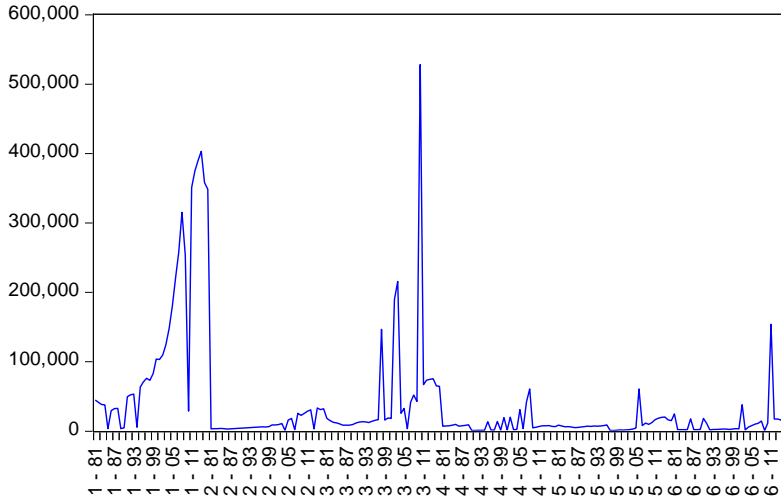
المتغيرات	معلمة الاختبار	القيمة الاحتمالية
PIB	-0.68363	0.2471
PPB	1.53214	0.9373
TCN	0.01187	0.5047

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 8

تشير نتائج الاختبار إلى عدم استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة عند المستوى، وبالتالي يجب قبول فرضية العدم التي تنص على وجود جذور للوحدة، وفيما يلي الرسوم البيانية للسلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة عند المستوى:

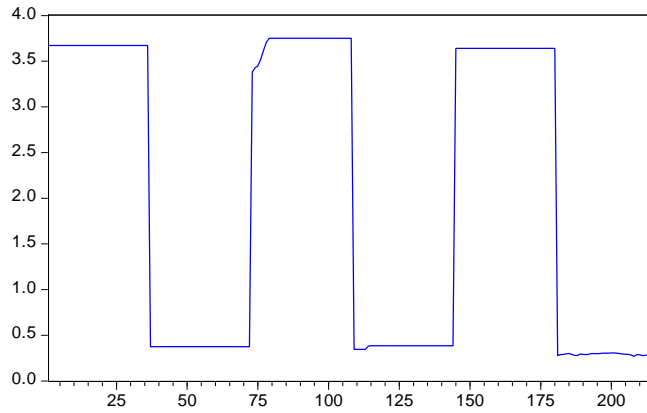
الشكل 6: سلسلة المتغير PIB في المستوى

PIB



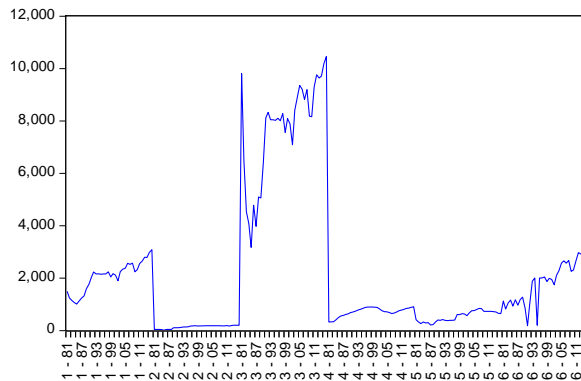
الشكل 7: سلسلة المتغير TCN في المستوى

TCN



الشكل 8: سلسلة المتغير PPR في المستوى

PPB



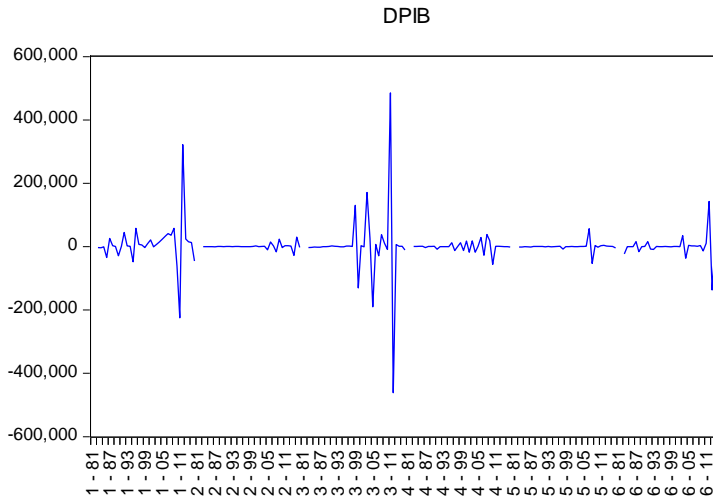
الجدول 5: نتائج اختبار جذر الوحدة لبيانات البانل بعد أخذ الفرق الأول

المتغيرات	معلمة الاختبار	القيمة الاحتمالية
PIB	-14.8062	0.000
RRB	-8.57108	0.000
TCN	-12.5229	0.000

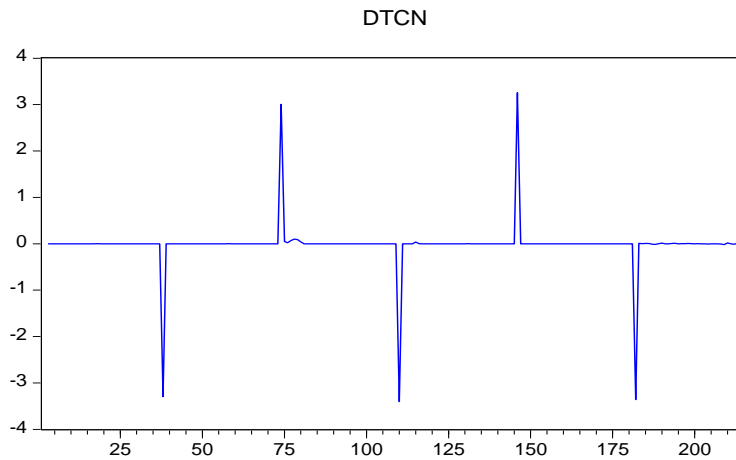
المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 8

بعد أخذ الفرق الأول لمتغيرات البانل، نلاحظ أن إحصائية الاختبارات ذات معنوية إحصائية عند مستوى 5%، أي يتم رفض فرضية عدم القائلة بوجود جذر للوحدة في السلاسل الزمنية المكونة للبانل وقبول الفرضية البديلة القائلة بسكون متغيرات البانل من الدرجة الأولى $I(1)$. وفيما يلي الرسوم البيانية التوضيحية للسلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة بعد أخذ الفرق الأول:

الشكل 9: سلسلة المتغير PIB بعد أخذ الفرق الأول

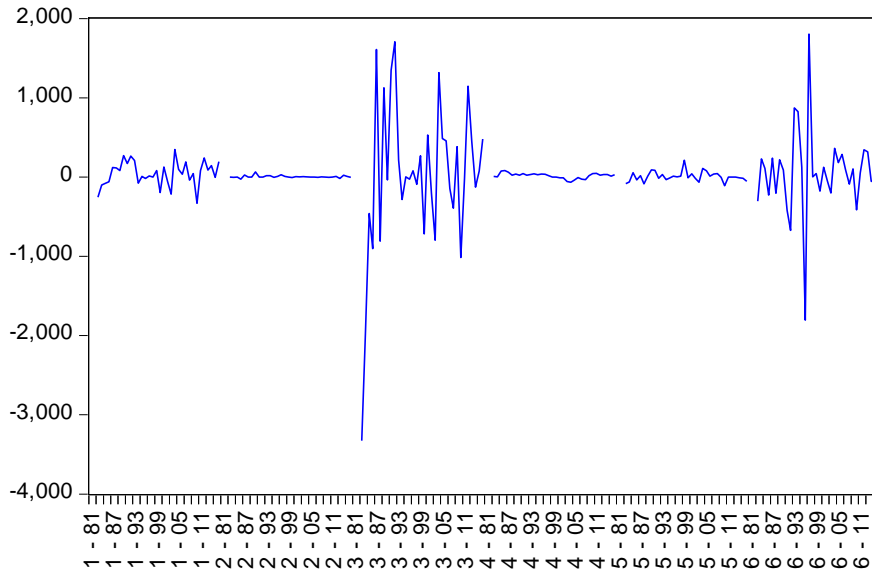


الشكل 10: سلسلة المتغير TCN بعد أخذ الفرق الأول



الشكل 11: سلسلة المتغير PPB بعد أخذ الفرق الأول

DPPB



3.2. اختبار التكامل المتزامن لبيانات بانل (Pedroni):

بعد التأكد من أن كل المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى، سيتم الانتقال إلى دراسة البواقي من خلال اختبار Pedroni للتكامل المشترك، للكشف عن مدى وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين متغيرات الدراسة:

الجدول 6: اختبار Pedroni للتكامل المشترك:

الاختبار	إحصائية الاختبار	القيمة الاحتمالية
البعد الداخلي (Within-dimension)		
Panel v-Statistic	-0.807498	0.7903
Panel rho-Statistic	-4.737572	0.0000
Panel PP-Statistic	-6.821688	0.0000
Panel ADF-Statistic	-3.707476	0.0001
البعد البيئي (between-dimension)		
Group rho-Statistic	-3.811744	0.0001
Group PP-Statistic	-7.812497	0.0000
Group ADF-Statistic	2.584029	0.0049

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 8

يتضح لنا من خلال الجدول أن 6 قيم إحصائية من أصل 7 قيم هي ذات دلالة عند القيمة الحرجة 5%، وبالتالي يمكننا رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة، أي وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين متغيرات الدراسة.

4.2. اختبار السببية لـ Granger (Panel-Causality):

بعد التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين متغيرات الدراسة من خلال اختبار Pedroni، سوف نقوم بإجراء اختبار السببية لـ Granger، والجدول التالي يوضح نتائج الاختبار:

الجدول 7: اختبار السببية

القيمة الاحتمالية	إحصائية الاختبار	فرضيات العدم
0.0349	3.41247	PPB لا يسبب PIB
0.2094	1.57571	TCN لا يسبب PIB
0.1817	1.72026	TCN لا يسبب PIB
0.9717	0.02875	TCN لا يسبب PIB
0.1526	0.30234	TCN لا يسبب PPB
0.7394	1.89792	TCN لا يسبب PPB

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 8

أظهرت نتائج اختبار السببية لـ Granger عن وجود علاقة سببية واحدة أحادية التأثير بين المتغيرات عند عدد تأخرات 2، وهي PPB يؤثر في PIB، أما المتغيرات الأخرى فلا يوجد بينها علاقة سببية لا بالتأثير ولا بالتأثر عند القيمة الحرجة 5%.

3. نتائج الدراسة:

سعيًا من خلال هذه الدراسة إلى معرفة مدى تأثير أنظمة سعر الصرف المتنبئة من طرف دول مجلس التعاون الخليجي، أي نظام الربط بالدولار الأمريكي على نموها الاقتصادي. ومن أجل تحقيق هذا الهدف، قمنا باختبار ثلاث متغيرات، وهي الناتج المحلي الإجمالي (PIB) كمتغير تابع يشير إلى النمو الاقتصادي، سعر الصرف الإسمي (TCN) الذي يشير إلى نظام الربط بالدولار الأمريكي ثم إنتاج النفط الخام (PPB) باعتبار دول المجلس التعاون الخليجي من أكبر الدول المنتجة والمصدرة للنفط الخام وذلك خلال الفترة الممتدة بين 1981 و 2016. وقد جاءت الدراسة بالنتائج التالية:

- بعد دراسة علاقة الارتباط بين متغيرات الدراسة، اتضح وجود علاقة ارتباط بين متغيرات الدراسة؛
- عدم استقرار متغيرات الدراسة عند المستوى، واستقرارها بعد أخذ الفرق الأول؛
- تشير نتائج اختبار التكامل المشترك لـ Pedroni عن وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين متغيرات الدراسة؛
- أظهر اختبار السببية لـ Granger عن وجود علاقة سببية أحادية التأثير بين PPB و PIB أي تأثير مستوى إنتاج النفط الخام على الناتج المحلي الإجمالي.

الخاتمة:

هدفت هذه الورقة البحثية إلى دراسة تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي، وبما أن دول مجلس التعاون الخليجي تبنت نظام الربط بالدولار الأمريكي، فقد درسنا تأثيره على مستوى الناتج المحلي الخام مع إدخال متغير آخر وهو مستوى إنتاج النفط الخام باعتبارها دول منتجة ومصدرة للنفط وبامتياز. من أجل تحقيق هذا الهدف، قمنا في الجزء النظري بتقديم دراسة مختصرة لموضوع النمو الاقتصادي الذي يعد الهدف النهائي لأي دولة، ثم عرضنا جانباً من موضوع أنظمة سعر الصرف باعتبارها أحد محددات النمو الاقتصادي، ثم عرضنا كيفية تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي من خلال العديد الأدبيات. أما في الجانب التطبيقي للدراسة، فقد قمنا بدراسة قياسية لتأثير نظام الربط بالدولار على النمو الاقتصادي، وذلك من خلال إجرائها على دول مجلس التعاون الخليجي المكون من 6 دول هي كالتالي: الإمارات العربية المتحدة، المملكة السعودية العربية، مملكة البحرين، سلطنة عمان، دولة قطر ودولة الكويت، خلال الفترة الممتدة بين 1981 و2016، أي منذ سنة تأسيس المجلس، باستخدام بالبيانات الزمنية المقطعية (بانل). أظهرت نتائج الدراسة عن عدم تأثير نظام الربط بالدولار الأمريكي على مستويات النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي، إلا أنه توجد علاقة بين مستوى إنتاج النفط الخام والناتج المحلي، أي تأثيره على النمو الاقتصادي. وهذا ما تم الكشف عنه في الجزء النظري من خلال مقارنة أسعار النفط مع مستويات الناتج المحلي الخام في دول مجلس التعاون الخليجي، ثم البرهنة عليه في الجزء التطبيقي من خلال اختبار السببية.

قائمة المراجع:

- كويل، برايان. (2005). أسواق العملات الأجنبية. مصر: دار الفاروق.
- زيرار، سمية. (2014). أثر تغير سعر الصرف على الميزان التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر. تلمسان: جامعة أوبوكر بلقايد.
- Cherif, M. (2002). *Les taux de change*. Paris: RB édition.
- Frédéric Poulon. (2015). *TD économie générale* (الإصدار 2). DUNOD (المحرر)، Paris.
- Gérard, B., & Augrey, D. (1998). *Economie monétaire*. Paris: Dalloz.
- Mokime, A. N. (2014). *Croissance économique: une perspective africaine*. Paris, France: Harmattan.
- Vedie, H.-L. (2011). *Macroéconomie en 24 fiches* (éd. 3). (DUNOD, Éd.) Paris.